منذ تشكيلها، عن اتخاذ المبادرات الجدية التي من شأنها تخفيف القمع وتقييد نشاط الجنود والمستوطنين، بل نزعت، على العكس، الى تشديد العنف في سعيها لتحقيق الامن المطلق. ويفسّر ذلك، مثلاً، السياسة غير المعلنة التي تتيح للجنود حرية أكبر في اطلاق النار وفي الرماية بهدف القتل المباشر، ممّا انعكس بارتفاع عدد الشهداء الفلسطينيين بصورة متزايدة، اذ بلغ ٤٤ خلال الشهرين قيد المراجعة، وارتفع بذلك الاجمالي منذ بدء الانتفاضة الى ١٢٨٥، بينهم ١٠٠٤ على الاقل استشهدوا نتيجة اطلاق النار (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٢/٧). وكان بين ذلك العدد شقيقان استشهدا في ٢٣ كانون الاول (ديسمبر)، فاندلعت مجابهات أدّت الى جرح ٤١ مواطناً في القطاع، فيما استشهد طفل على يد ركاب باص من المستوطنين في غزة، في ١٩ كانون الثاني (يناير). واستشهد سجين فلسطيني في سجن أنصار ـ ٣، في ٢٧ الشهر ذاته، بينما استشهد شابان داخل سيارة حاولت اقتحام حاجز عسكري قرب جنين، ليلة ٣١ الشهر، وثلاثة شبان مطاردين كانوا مسلّحين داخل سيارة في ٥ شباط (فبراير).

أثار تصعيد العنف الاسرائيلي احتجاجات عدة، وقد وجهت الاتهامات الى وحدة عسكرية تمركزت في خان يونس مؤخراً، وهي مسؤولة عن قتل عشرة فلسطينيين في خلال شهر كانون الاول (ديسمبر) وحده، ممّا أدّى الى سحبها في نهايته (**القدس العربي**، ١٩٩٢/١٢/٢٩)؛ و**الحياة**، ١٩٩٢/١٢/٢٩). وبلغ مجموع الشهداء في قطاع غزة في خلال الشهر ١٦. كما نالت المنطقة حصة كبيرة من الاصابات في الاسابيع التالية، اذ سقط ٢٣ جريحاً في ٦ كانون الثاني (يناير)، و٤٥ في ١٤ منه، و٨١ في أيام ٢٠ ـ ٢٢ منه، و٣٤ جريحاً بالرصاص وثمانين بالغاز في ٢٥ منه، و٥٦ في ٥ ـ ٦ شباط (فبراير)، أغلبهم في القطاع.

ولاحظت جمعية حقوق الانسان الاسرائيلية «بتسيليم» ان عهد حكومة رابين شهد زيادة في عدد الشهداء الفلسطينيين بنسبة عشرين بالمئة مقارنة بعهد سلفه اسحق شامير، وان ثلثي القتلى لم يكونوا مسلّحين ولم يشكّلوا خطراً على الجنود (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/٢/٩). وقد نفى رئيس الاركان الاسرائيلية الجنرال ايهود براك ذلك، الا أنه اضطر الى التراجع والزعم بأنه أخطأ بسبب «خلل فني» في تقرير تلقاه. جاء ذلك بعد اقرار الجيش علناً بتزايد عدد الضحايا بنسبة خمسين بالمئة وان نصفهم لم يشكّل خطراً مميتاً على الجنود (**القدس العربي**، ١١ و١٣ ـ ١٩٩٣/٢/١٤). بل وصل الامر ان لاحظ تقرير وزارة الخارجية الاميركية ازدياد عدد الشهداء الى ١٥٨ في العام ١٩٩٢ مقابل ٩٨ في عام ١٩٩١، أي بنسبة ٦٢ بالمئة، استشهد منهم ٤٥ على الاقل على أيدي فرق الموت، ثلثاهم غير مسلّحين (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/١/٢١). ولعلّ مثل هذه الانتقادات المستمرة تؤكد فعلاً صحة ما ذهب اليه ضابط اسرائيلي اشتكى من تراجع حماسة الشبان على التطوع في «الوحدات الخاصة» لأنها اشتهرت بتنفيذ الاعدامات الميدانية للناشطين الفلسطينيين واكتسبت لقب «فرق الموت» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/١/٩).

واصلت السلطات الاسرائيلية بحثها عن الاساليب الناجعة لقمع ظاهرتي المقاومة المسلحة والانتفاضة الشعبية. فلجأت قوات الاحتلال مجدداً، على سبيل المثال، الى فرض حظر التجول الشامل على قطاع غزة عشية ذكرى انطلاقة حركة «فتح» في مطلع العام ١٩٩٣. وظل وضع القطاع يقلق المسؤولين الاسرائيليين، اذ أكد رابين أمام الكنيست، في ٢٠ كانون الثاني (يناير)، ان ارتفاع نسبة البطالة أربعين بالمئة وصغر سن ستين بالمئة من المواطنين والمد الاسلامي في غزة، جعلت منها «قنبلة موقوتة»، مقارنة بالضفة التي تشهد أعمق هدوء منذ ستة شهور (**المصدر نفسه**، ١٩٩٣/١/٢١).

ازاء هذا التقييم، أوضح الجيش الاسرائيلي انه سوف يقيم سياجاً أمنياً جديداً حول قطاع غزة من أجل منع التسلل ومهاجمة الجنود والمستوطنين. ويبلغ طول السياج المقترح ٥٢ كيلومتراً ويتزوّد بموانع مؤلفة من السكك الحديدية لمنع اجتياز السيارات، ممّا يسهّل المراقبة أيضاً (**فلسطين الثورة**، ١٩٩٣/١/١٧). وفسّر المسؤولون ذلك القرار، والذي سيكلف ستة ملايين شيكل، بالرغبة في تقليص الخسائر التي تلحق بالمستوطنات جراء أعمال المقاومة والبالغة ١٥ مليون شيكل